الأمم المتحدة A/69/PV.105

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **١٠٥**

الاثنين، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٧٥ التي انعقدت بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال. وبغية أن تنظر الجمعية العامة في البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر فيه أمام الجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية التي انعقدت بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قررت أن تحيل البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وبغية تمكين الجمعية العامة من البت بسرعة في مشروع القرار A/69/L.81/Rev.1، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال في جلسة عامة مباشرة، والشروع في النظر فيه على الفور؟

تقرر ذلك.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والترابط

(ب) الثقافة والتنمية المستدامة

مشروع القرار (A/69/L.81/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات كي يعرض مشروع القرار A/69/L.81/Rev.1، المعنون ”تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة“.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد لورينتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين لتقديم مشروع القرار A/69/L.81/Rev.1 كي تنظر فيه الجمعية العامة. وقبل أن أبدأ، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على عملكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأن أشكركم على خدمتكم للمنظمة.

لقد قررنا تقديم مشروع القرار هذا لكي تنظر فيه الجمعية لأننا نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لتقديم مشروع قرار ذي صلة بالخدمات العامة والتنمية المستدامة. فمشروع القرار هذا سوف يكون مفيدا للدول الأعضاء في سعيها إلى بناء مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل اعتماد مشروع القرار، نود أخذ العلم بالنصوص التالية لثلاث فقرات تم الاتفاق عليها، وسوف تنعكس في النص النهائي للقرار.

نص الفقرة ١ ينبغي أن يكون كما يلي:

”تؤكد من جديد أن لمنظومة للأمم المتحدة دورا محوريا في تشجيع التعاون الدولي في مجال تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة“.

ونص الفقرة ٤ ينبغي أن يكون كما يلي:

”تشجع المجتمع الدولي على إرساء ممارسات جيدة في مجال إعادة الموجودات، مع دعم مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي لاسترداد الموجودات المسروقة، وغيرها من المبادرات الدولية التي تؤيد استرداد الموجودات المسروقة، وتحث على استكمال الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والتصديق عليها، وتكرر تأكيد هدف القضاء على الملاذات الآمنة التي تنشئ حوافز لنقل الموجودات المسروقة إلى الخارج والتدفقات المالية غير المشروعة، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة الزيادة من الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية وقطاع الشركات، وكذلك في الإدارات العامة“.

ونص الفقرة ١١ ينبغي أن يكون كما يلي:

”تقر بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في السياق الخاص بها، بما في ذلك من خلال بعض قيمها ومبادئها التقليدية، لتعزيز الالتزامات الفردية والمجتمعية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة وتعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادئ شعب الأنديز التي تقول ‘لا تكن سارقا’ و ‘لا تكن كذابا’ و ‘لا تكن كسولا’، وقيم شعب إنوبيات، ومنها قيمتا ‘الاستقامة’ و ‘احترام الآخرين’، وقيمة ‘الإنصاف والنزاهة’ التي يقول بها شعب بلاكفوت، مع الاعتراف في الوقت نفسه أنه من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.“

(تكلم بالإسبانية)

إن التنمية المستدامة تشدد على اتباع نهج شامل ومنصف وتطلعي لعملية صنع القرار على جميع المستويات. فهي تستند إلى التكامل والاهتمام المتوازن بالأهداف والمواضيع التي لدينا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالنسبة إلى عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص. وهي تركز على الإنصاف ضمن الأجيال وفي ما بينها. وبما أننا ننتقل من

الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة الناشئة، العالمية والشديدة الترابط، سوف تحتاج الحكومات إلى اعتماد نُهُج مبتكرة لتشجيع التغيير في السياسة العامة وعملية التكامل، والتنسيق المؤسسي، والعمليات القائمة على المشاركة في صنع القرار، وتقديم الخدمات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة التي تستجيب للاحتياجات بشكل فعال.

ومن شأن اعتماد مشروع القرار هذا أن يرسل إشارة قوية إلى جميع الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي حول أهمية الإدارة العامة. وينص مشروع القرار بصورة قاطعة على أن أسس التنمية المستدامة على جميع المستويات تشمل الحكم الذي يتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة، والإدارة العامة المهنية والأخلاقية والخاضعة للمساءلة التي تكون مجهزة تجهيزا صحيحا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وسوف يتم تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعم بناء القدرات في الإدارة العامة وفي مجال بناء المؤسسات على جميع المستويات للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويشكل مشروع القرار، على وجه الخصوص، المفتاح لإحراز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ألا وهو تعزيز الشراكات الآمنة والشاملة تحقيقا للتنمية المستدامة، وتيسير وصول الجميع إلى العدالة، وبناء المؤسسات الفعالة، والخاضعة للمساءلة، والشاملة للجميع على الصعد كافة.

وبالمثل، يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة، لا سيما إلى البلدان النامية، في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ونحن ندرك أن منظومة الأمم المتحدة على استعداد لتوفير التنسيق المشترك بين الوكالات بشأن الحكم والإدارة العامة، وندرك كذلك أن هناك اجتماعا سيعقد لمناقشة سبل العمل معا من أجل تنفيذ مشروع القرار بطريقة متماسكة وتآزرية.

وإننا نرحب بهذا النوع من المبادرات، ونأمل أن يشجع صناديق الأمانة العامة وبرامجها وإداراتها على تعزيز دعمها لبناء القدرات في البلدان النامية.

ونشكر شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مساعدة الأمانة العامة أثناء تنسيق مشروع القرار. ونشكر أيضا جميع أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين، برئاسة وفد جنوب أفريقيا، ونشكر بطبيعة الحال جميع الدول الأعضاء ال ١٩٣ التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار.

وأود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية، لأكرر القول إننا نعترف في السياق المحدد لمشروع القرار هذا بقيم المنطقة التي أنحدر منها وبمبادئها، أي جبال الأنديز، ألا وهي لا تكن سارقا، ولا تكن كذابا، ولا تكن كسولا. وكما قال الرئيس البوليفي إيفو موراليس بمنتهى الحق، نود أن نتشاطر هذه المبادئ مع الجمعية العامة بغية العمل من أجل تحقيق إدارة شفافة وصادقة تكون في خدمة جميع شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم شرحا للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات الشرح أو التعليل تقتصر على ١٠ دقائق، وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الولايات المتحدة وإسرائيل، التي لم يتمكن ممثلها من الحضور اليوم.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار A/69/L.81/Rev.1. ونعرب عن تقديرنا للعمل الجاد وروح التعاون التي أبدتها، الأمر الذي أتاح لنا جميعا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. إن تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز سيادة

القانون وتطوير المؤسسات الشاملة ومؤسسات الخدمة العامة الخاضعة للمساءلة أمر حيوي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. نرى أن مشروع القرار وسيلة لمساعدتنا في تحقيق تلك الغايات، في إطار دعم الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت أخيرا أواخر هذا الشهر.

ولكننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوضيح النص بشأن عدة نقاط. ونرى أنه من غير المفيد التمييز بين الدول الأعضاء والدول المراقبة، على نحو ما يفعل القرار، في حين أن مجرد الإشارة إلى ”الدول“ حل أيسر وأفضل وأكثر شمولا.

وتفهم الولايات المتحدة أن الصيغة الواردة في مشروع القرار فيما يتعلق بالحيز السياساتي يجب أن تتسق مع التزامات الدول القائمة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها؛ ولا تمس القيود المحتملة بموجب القانون الدولي أو الاتفاقات. وعلاوة على ذلك، في حين أن المساهمات المقدمة من ثقافات الشعوب الأصلية يمكن أن تحسن كفاءة وفعالية وشفافية الإدارة العامة وتعزز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل التنمية المستدامة، لكن نص مشروع القرار ينبغي ألا يفسر على أنه تأييد لأي من الممارسات التقليدية أو القيم، مثل القتل دفاعا عن العرض أو التمييز ضد المرأة أو الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي لا تحترم حقوق الإنسان العالمية للأفراد.

وأخيرا، لا نعتقد أن من المناسب أن نخص بالذكر، كما يفعل مشروع القرار، مجموعة من الثقافات أو المبادئ من الثقافات الواسعة النطاق والمتنوعة الموجودة في جميع أنحاء العالم. ونطلب أن يُدرج هذا التوضيح ضمن سجل الجلسة.

وفي إطار الملاحظة الشخصية، أود الإشارة إلى أن اليوم هو يومكم الأخير في هذا المنصب، السيد الرئيس، وأنني قد استمتعت بالعمل معكم طوال فترة رئاستكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.81/Rev.1. هل لي اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.81/Rev.1 (القرار ٣٢٧/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في التكلم شرحا للموقف بعد اتخاذ القرار.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن ألقي هذا البيان باسم مجموعة ال ٧٧ والصين. في البداية، تود مجموعة ال ٧٧ والصين، أن تشكركم، السيد الرئيس، على دوركم القيادي وعلى الإشراف على الجمعية العامة بينما نقترب من اختتام دورتها التاسعة والستين.

قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين القرار ٣٢٧/٦٩، المعنون ”تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة“، لأننا نعتقد أنه سيكون من المفيد للدول الأعضاء في بناء مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من شأنها أن تساعدها على تحقيق التنمية المستدامة. وتشدد التنمية المستدامة على اتباع نهج كلي ومنصف وبعيد النظر إزاء عملية صنع القرار على جميع المستويات. وترتكز إلى التكامل بين الأهداف والمقاصد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإيلائها اعتبارا متوازنا في عمليات صنع القرار في القطاعين العام والخاص. كما تشدد على المساواة داخل الأجيال وفيما بينها.

فمع انتقالنا من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقبة أهداف التنمية المستدامة، سيكون على الحكومات اعتماد نُهُج لتشجيع التغيير السياساتي، والتكامل والتنسيق المؤسسي، واتّباع النمط التشاركي في عمليات صنع القرارات، وتقديم الخدمات بشكل فعّال وخاضع للمساءلة وقادر على تلبية

حاجات الناس دون استثناء. إن اعتماد هذا القرار اليوم يوجه رسالة قوية إلى جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بشأن أهمية الإدارة العامة. يؤكد القرار على أنّ تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد من أُسُسِه اتّباعُ نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة ومساءلة الحكومة في وجود إدارة عامة تأخذ بالاقتدار المهني وتلتزم بالقيم الأخلاقية وتفي بالاحتياجات، تعززها في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات، من أجل تسريع إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين إيمانا راسخا بأهمية تعزيز خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة بغية تحقيق التنمية المستدامة. ويصبح ذلك أكثر أهمية إذ نمضي قدما نحو اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. يجب تعزيز الخدمات العامة على المستويات المناسبة من أجل كفالة إتاحتها للناس على وجه السرعة وبطريقة شفافة. من الأهمية بمكان تجاوز الصعوبات والعقبات التي تعرقل تقديم الخدمات على الصعيد المحلي. فالبلديات الفعالة لها أهمية حاسمة في تحقيق نتائج أفضل. وبشكل عام من واجب الحكومات كفالة فعالية الخدمات العامة واستفادة السكان منها. وبذلك يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن المغالاة في التشديد على التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. في الوقت نفسه، يجب احترام السياسة العامة لكل بلد وهياكل الحوكمة به في تنفيذ السياسات من أجل تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة.

تؤكد المجموعة أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تعزيز التعاون الدولي بغية تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع كذلك بدور في إيجاد بيئة تفضي إلى مساعدة الدول على الوفاء بخططها الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي لا تزال لم تحقق بعد وأهداف التنمية المستدامة القادمة. ولا يمكننا المغالاة في التشديد على أهمية دور التعاون بين بلدان الشمال والجنوب من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتلقاها العديد من البلدان النامية، والتي تضطلع بدور حيوي في كفالة تيسير الخدمات العامة على الصعيد القطري، من بين جملة أمور أخرى.

وتقدر مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية الحرية وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكالها، والمؤسسات الديمقراطية الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لإتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما تسلم المجموعة بأن المؤسسات العامة والخدمات العامة التي تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وتخضع للمساءلة وتشمل الجميع على جميع المستويات تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك ما لم يُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المزمع إقرارها.

وتعتقد المجموعة أيضا أنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع الساسيات العامة وتوفير الخدمات العامة لدعم الجهود الإنمائية الوطنية والاستجابة على نحو أكثر فعالية للاحتياجات على الصعيدين المحلى والوطني وللأولويات. فبدون تلك التكنولوجيا، ستعرقل تلك الخدمات.

ثمة حاجة لدول الشمال لتقديم المزيد من الدعم للبلدان النامية في ذلك الصدد، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا.

إن مجموعة السبعة والسبعين والصين تقر في سياقها المحدد المساهمات الإيجابية التي تقدمها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال بعض القِيَم والمبادئ التقليدية التي يمكن أن تعزز الالتزامات الفردية والمجتمعية لتحسين الكفاءة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة، والنهوض بالخدمات العامة الشاملة والمساءلة من أجل التنمية المستدامة. ذلك من شأنه أيضا الإسراع في تقديم الخدمات وتعزيز الشمولية والذاكرة الجماعية في ميدان الخدمات العامة وإدارتها. لذلك من المهم جدا أن لا يتخلف أحد عن الركب بينما نعمل معا من أجل تحسين الخدمات العامة.

لقد عقدت مجموعة السبعة والسبعين والصين مشاورات غير رسمية مُثرية مع الشركاء بشأن القرار الذي اتُخذ اليوم. وعملنا من دون كلل وبحسن نية من أجل تحقيق تفاهم مشترك يمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء. وانطلاقا من تلك الروح، نسعى إلى تأييد القرار ٣٢٧/٦٩ الذي يهدف إلى تفادي الاختناقات في ميدان الخدمات العامة، وضمان التصدي للأخطاء البيروقراطية. وما من شأن ذلك إلا المساعدة على تهيئة مناخ يعزز تقديم الخدمات العامة الشاملة للجميع وتخضع للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيفيغليا زامبيتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية) يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة شرط للسياسات الناجحة، بما في ذلك في ميدان التنمية المستدامة. ونفهم أن توفير خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة يتطلب مؤسسات تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنهض بالمساواة بين الجنسين، وتمكِّن جميع اصحاب المصالح المهتمين من المشاركة الفعّالة، وإدانة الفساد ومكافحته بهمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وهذه دلائل على الحكم الصالح وسيادة القانون يعتبرها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في غاية الأهمية، وقد تجسدت في الآونة الأخيرة في خطة أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة المقبلة لعام ٢٠٣٠ التي ستُعتمد رسميا قريبا.

في ذلك الصدد، نعتقد أنه تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن إرساء الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمسؤولية، وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا هاما في ذلك وإن كان دورا داعما. يشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بفعالية في المناقشات ذات الصلة، بما في ذلك في لجنة خبراء الإدارة العامة واللجنة الثانية، لا سيما فيما يتعلق بالقرار الذي يُتخذ كل سنتين بشأن المؤسسات العُليا لمراجعة الحسابات. ولكن، فيما يتعلق بالقرار ٣٢٧/٦٩ الذي اتخذته الجمعية من فورها، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأنه منذ بداية عملية المفاوضات، ما فتئنا نشدد على القيمة المحدودة التي أضافها النص والتداخل مع الجهود التي ذكرتها من فوري وازدواجية تلك الجهود. وقد ذكرنا أن ثمة ضرورة ملحة لتبسيط أعمال الجمعية العامة لجعلها أكثر فعالية وكفاءة وتحاشي الازدواجية القائمة بالفعل في عمل الأمم المتحدة وقراراتها.

لقد ذكرنا أيضا صعوبة تناول مسألة هامة، كتلك المشمولة في هذا القرار، بطريقة شاملة وشفافة في فترة قصيرة جدا جاءت مباشرة بعد اختتام عمليتين من المفاوضات المعقدة أسفرتنا عن خطة عمل أديس أبابا والمفاوضات الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. إن ضيق الوقت لم يمكننا من

التنسيق بفعالية مع جميع الأطراف المهتمة ولم يساعد ذلك عملية التفاوض نفسها. على الرغم من ذلك، شارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بصورة بناءة في المفاوضات. إننا نشعر بخيبة الأمل، لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص بأكمله في سياق المشاورات غير الرسمية المنتظمة. ولا يمكننا تأييد استخدام صياغات وأحكام مشحونة سياسيا أو غير صحيحة وقائعيا.

أما فيما يتعلق بالفقرة ١١، فيود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تكرار الاحترام والتقدير للمساهمة الإيجابية للشعوب الأصلية في تعزيز فعالية وكفاءة وشفافية الإدارة العامة. ومع ذلك، نعتقد أن قائمة المبادئ والقيم الواردة في الفقرة غير كاملة. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أنه من واجب الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية، والاقتصادية والثقافية، أن تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحميها، مستشهدا بذلك بالفقرة ٥ من إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣. يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن القرار الذي اتخذ اليوم هو مبادرة لمرة واحدة، ولكننا بالطبع على استعداد للعمل مع جميع الشركاء لدمج العديد من الأفكار المفيدة والمنطبقة بشكل عالمي والواردة بالفعل في الوثائق الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وبما أن الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة توشك على الانتهاء، أود أن أغتنم هذه الفرصة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لأشكركم شكرا جزيلا، يا سيادة الرئيس، على قيادتكم وعملكم الكاد وتوجيهكم خلال الدورة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لفريقكم المتفان. لقد تمكنت المنظمة تحت قيادتكم من إنجاز قدر كبير من العمل خلال هذه الدورة. ونتوق إلى التعاون مع خلفكم وفريقه، ونشكركم مرة أخرى على التزامكم الشخصي بالنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير توضيحا للمواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال والبند (٢١) من جدول الأعمال برمته؟

تقرر ذلك.

البند ٦٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

مشروع مقرر (A/69/L.93)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون بأن الجمعية العامة نظرت في هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الرابعة والخمسين المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن للممثل السنغال.

السيد فاي (السنغال) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

أود أولا أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على قيادتكم الناجحة والمقتدرة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

لقد قررت المجموعة الأفريقية سحب مشروع مقررها A/69/L.93 اقتناعا منها بأن رئيس الجمعية العامة مكلف بتيسير عملية المشاورات حول قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٨ ومقررها ٦٦٨/٦٨.

ونود أن نذكر بأن القرار ٢٥١/٦٠ الذي قرر ولاية مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق

الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز من أي نوع كان وبطريقة منصفة وعادلة، ومن ثم تقديم توصياته. تنص الفقرة ١ من منطوق ذلك القرار على أن مجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

وبناء على ذلك، تؤيد المجموعة عمل مجلس حقوق الإنسان. بيد أن تعيين منسق أقدم على نطاق الأمم المتحدة بأسرها لتعزيز منع أي أعمال انتقامية وتخويفية تتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها وتوفير الحماية والمساءلة، كما أوصى بذلك قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، سيكون له أثر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وانطلاقا من تلك القناعة، شددت المجموعة الأفريقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على أن مشروع القرار الذي أصبح قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ ينطوي على آثار محتملة خطيرة على ولاية مجلس حقوق الإنسان إزاء الجمعية العامة، واللجنة الثالثة، وغير ذلك من كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها في معالجة هذه المسألة الإجرائية البالغة الأهمية فيما يتعلق بولاية المجلس، وهي مسألة تتصل باتخاذ مقررات ملزمة بالنيابة عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

ومن المؤسف أن الغموض الذي وضح القرار ١/٥ بأنه ينبغي تجنبه ما زال قائما في قرار المجلس ٢٤/٢٤. وتنص الفقرة ٥٨ (ز) من قرار المجلس ١/٥ على أنه ينبغي أن تكون الولاية واضحة ومحددة قدر الإمكان، وهذا لا يتحقق في قرار المجلس ٢٤/٢٤.

وحاولت مجموعة الدول الأفريقية أن تتجنب الغموض من خلال طلب توضيحات، فيما يتعلق بقرار المجلس ٢٤/٢٤، بشأن ما يلي: الجدوى من تسمية منسق أقدم على نطاق الأمم المتحدة للترويج لمنع أعمال الانتقام والتخويف ذات الصلة بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها، والحماية من هذه الأعمال والمحاسبة عليها في ميدان حقوق الإنسان؛ ومسألة وجود آليات في جميع هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما هيئات معاهدات حقوق الإنسان، تعنى بمسائل من هذا القبيل ضمن إطار ولاياتها وخبراتها وتحدياتها وممارساتها الجماعية،، قبل تعيين منسق أقدم على نطاق الأمم المتحدة؛ تكليف الأعضاء الـ ٤٧ في مجلس حقوق الإنسان بتعيين أو إنشاء جهة تنسيق تلزم جميع كيانات الأمم المتحدة؛ والانعكاسات الخطيرة على مجموعة تدابير بناء المؤسسات التي اعتمدتها الجمعية العامة، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة الولاية وجدول الأعمال بدقة متأنية.

وتعمل مجموعة الدول الأفريقية بنشاط منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٨ المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان، والتي طلبت التوضيحات المذكورة أعلاه. وقد عينت المجموعة السيد صبري بوقادوم الممثل الدائم للجزائر،كميسر مشارك للمشاورات التي حاولتم الشروع بها، السيد الرئيس، بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٨. وقد تم إبلاغكم رسميا بهذا التعيين، سيدي الرئيس، في آذار/مارس ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أعرب عن عظيم تقديري للجهود التي بذلتموها من أجل بدء هذه المشاورات أثناء الدورة التاسعة والستين. ولكن، للأسف، لم يتم تعيين أي ميسر مشارك آخر، مما حال دون قيام الدول الأعضاء من بدء المشاورات بشأن هذه المسألة. ونظرا لعدم إجراء أي مشاورات حتى الآن، فإن قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ لا يمكن تنفيذه.

وفي هذه المرحلة، تود المجموعة الأفريقية أن أن تعرب مجددا عن رغبتها واستعدادها للمشاركة في المشاورات بصورة بناءة، وتهيب بجميع الدول الأعضاء المشاركة أيضا بنشاط خلال الدورة السبعين، تمشيا مع الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٨. ينبغي أن تكون عملية المشاورات هذه شاملة وشفافة وجامعة دون استبعاد أي شخص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما سمعنا للتو، فقد قام مقدمو مشروع القرار A/69/L.93 بسحب اقتراحهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٦٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قررت أن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والستين. في إطار هذا البند، تلقيت رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ من ممثل أذربيجان. لذلك، فقد طلب ممثل أذربيجان تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة السبعين للجمعية العامة.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن ترجئ النظر في هذا البند، وأن تدرجه في مشروع جدول أعمال دورتها السبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قررت أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها على أن يكون مفهوما أنه لن يجري النظر في البند من قبل الجمعية العامة حتى إشعار آخر.

وفيما يتصل بهذا البند، فقد تلقيت مذكرة شفوية مؤرخة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة، تطلب فيها إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج هذا البند المعنون ”مسألة جزيرة مايوت القمرية“ في مشروع جدول أعمال الدورة السبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البنود ٤٢ إلى ٤٧ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩

أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن تدرج البنود من ٤٢ إلى ٤٧ في جدول أعمال الدورة التاسعة والستين، وفقا للفقرة ٤ (ب) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. قررت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٦/٥٨، أن تبقى هذه البنود مدرجة في جدول الأعمال للنظر فيها بناء على إشعار من إحدى الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، أدرجت هذه البنود في مشروع جدول أعمال الدورة السبعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود من ٤٢ إلى ٤٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضاً أنه في إطار البند ١٢٥ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٤١٥/٦٩ في جلستها العامة ٧٦ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

أفهم أن من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة السبعين للجمعية العامة. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة قررت أن ترجئ النظر في البند ١٢٥ من جدول الأعمال وأن تدرجه في مشروع جدول أعمال دورتها السبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٤١٦/٦٩ في جلستها العامة ٧٦ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

أفهم أن من المستصوب إدراج البند ١٢٦ من جدول الأعمال في مشروع جدول أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج البند ١٢٦ من جدول الأعمال في مشروع جدول أعمال دورتها السبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والستين.

أفهم أن من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة السبعين للجمعية العامة. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر إرجاء النظر في البند ١٥٥ من جدول الأعمال وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها السبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر فيها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر بأن البنود التالية من جدول الأعمال، التي تم النظر فيها في جلسات سابقة، ما زالت مفتوحة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وهي البنود: ٩، و ١٠، و ١٣، و ١٣ (أ)، و ١٣ (ب)، و ١٤، و ١٦، و ١٧، و ١٧ (ج)، و ١٨، و ١٩، و ١٩ (أ) إلى (ج)، و ١٩ (ح)، و ٢٠، و ٢٨، و ٢٩، و ٣٥، و ٣٦، و ٦٩، و ٦٩ (أ) إلى (ج)، و ٧٤، و ١٠٨، و ١٠٩، و ١١١، و ١١١ (ب)، و ١١٢، و ١١٢ (أ)، و ١١٣، و ١١٣ (ب)، و ١١٣ (و)، و ١١٣ (ط)، و ١١٥، و ١١٧، و ١٢٣، و ١٢٣ (أ)، و ١٢٣ (ب)، و ١٢٣ (ي)، و ١٢٣ (ل)، و ١٢٣ (ص)، و ١٢٣ (ق)، و ١٢٣ (خ)، و ١٢٤، و ١٣٠ إلى ١٥٤، و ١٥٦ إلى ١٦٧.

كما يدرك الأعضاء، أدرجت هذه البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للجمعية العامة باستثناء البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال المعنون ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“، والبند الفرعي (ب) من البند ١٣ من جدول الأعمال المعنون ”متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية“، والبند ١٤١ من جدول الأعمال المعنون ”تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية“ والبند ١٦٣ من جدول الأعمال المعنون ”تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان“.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج بنود جدول الأعمال ٩، و ١٠، و ١٣، و ١٤، و ١٦، و ١٧، و ١٧ (ج)، و ١٨، و ١٩، و ١٩ (أ) إلى (ج)، و ١٩ (ح)، و ٢٠، و ٢٨، و ٢٩، و ٣٥، و ٣٦، و ٦٩، و ٦٩ (أ) إلى (ج)، و ٧٤، و ١٠٨، و ١٠٩، و ١١١، و ١١١ (ب)، و ١١٢، و ١١٢ (أ)، و ١١٣، و ١١٣ (ب)، و ١١٣ (و)، و ١١٣ (ط)، و ١١٥، و ١١٧، و ١٢٣، و ١٢٣ (أ)، و ١٢٣ (ب)، و ١٢٣ (ي)، و ١٢٣ (ل)، و ١٢٣ (ص)، و ١٢٣ (ق)، و ١٢٣ (خ)، و ١٢٤، و ١٣٠ إلى ١٥٤، و ١٥٦ إلى ١٦٢، و ١٦٤ إلى ١٦٧ في مشروع جدول أعمال دورتها السبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود ٩، و ١٠، و ١٣، و ١٣ (أ)، و ١٣ (ب)، و ١٤، و ١٦، و ١٧، و ١٧ (ج)، و ١٨، و ١٩، و ١٩ (أ) إلى (ج)، و ١٩ (ح)، و ٢٠، و ٢٨، و ٢٩، و ٣٥، و ٣٦، و ٦٩، و ٦٩ (أ) إلى (ج)، و ٧٤، و ١٠٨، و ١٠٩، و ١١١، و ١١١ (ب)، و ١١٢، و ١١٢ (أ)، و ١١٣، و ١١٣ (ب)، و ١١٣ (و)، و ١١٣ (ط)، و ١١٥، و ١١٧، و ١٢٣، و ١٢٣ (أ)، و ١٢٣ (ب)، و ١٢٣ (ي)، و ١٢٣ (ل)، و ١٢٣ (ص)، و ١٢٣ (ق)، و ١٢٣ (خ)، و ١٢٤، و ١٣٠ إلى ١٥٤، و ١٥٦ إلى ١٦٧ من جدول الأعمال في الدورة الحالية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي الأمين العام، السيد بان كي مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أهنئ الجمعية العامة على الإنجازات العديدة التي حققتها في الدورة التاسعة والستين. طيلة العام الماضي، يا سيادة الرئيس، أدرتم ووجهتم الدول الأعضاء في العديد من العمليات المعقدة والهامة، مما أدى إلى إحراز عدد من جوانب التقدم الرئيسية. لقد عملنا معا بصورة وثيقة وفعّالة، وأعرب عن امتناني لكم على التزامكم الشديد وفي جميع الأوقات بجميع بنود جدول أعمالنا. كما أشكركم على ما قدمتموه من مساهمات سخية.

بالطبع فقد تكللت منجزات الدورة التاسعة والستين بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن الخطة الجديدة نتاج حس ملهم بالتضامن. إذ أن ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية لم تتحقق بين عشية وضحاها. بل جرت عدة جولات من المشاورات المكثفة لسد الفجوات والتوصل إلى أرضية مشتركة. أشكر رئيس الجمعية العامة والميسرين الذين عينهما، وهما الممثلان الدائمان لإيرلندا وكينيا على توجيهاتهما الماهرة.

إذ أن رسم الخطة الجديدة شهد أيضا الجمعية تفتح الباب على مصراعيه أمام عملية رسم السياسات بطرق لم يسبق لها مثيل أمام طائفة من الآراء غير المسبوقة. فقد أرسى ذلك نقطة مرجعية جديدة للحوار والشمولية العالميين تحت مظلة الأمم المتحدة. ذلك أيضا نتيجة سلك سبيل ولا يمكن عكس مساره.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دلالة على التزام المنظمة بالتخفيف من معاناة اليوم، بينما تفعل الشيء الصواب للأجيال المقبلة. مرة أخرى أشيد بالدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة التاريخية التي اقترنت بموقف بناء وملتزم. ونتطلع الآن إلى الترحيب، في هذه القاعة، برؤساء الدول والحكومات في غضون أقل من أسبوعين.

نفس الإحساس بالهدف ساد المداولات المتعلقة بتمويل التنمية. إن خطة عمل أديس أبابا التي اعتمُدت رسميا في أديس أبابا في تموز/يوليه، وفرت زخما، واكملت المداولات في نيويورك، والآن تشير إلى الطريق إلى الأمام نحو تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. أود أن أشيد مرة أخرى برئيس الجمعية العامة، فضلا عن الميسرين، الممثلين الدائمين لغيانا والنرويج.

أحض الآن جميع الدول الأعضاء على أن تبدي نفس الرؤية والمرونة والتضامن في باريس للتوصل إلى اتفاق بشأن المناخ في كانون الأول/ديسمبر وبعث الحياة في أهداف التنمية المستدامة الجديدة في السنوات المقبلة.

أما ما تبقى من أعمال الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والستين فقد كان متنوعا وحيويا كما كانت على الدوام.

وفي الخريف الماضي، جاء أول قرار في الدورة هذه، القرار ١/٦٩، تمهيداً لخطوات جريئة وفعالة اتخذت لمكافحة فيروس إيبولا. وفي غضون أقل من عام، كانت عمليتنا الميدانية الأولى من نوعها على مستوى المنظومة والصحية التوجه، وأعني بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، قد أنجزت ولايتها الفريدة، وتضافرت جهود المجتمع الدولي في تحالف غير مسبوق لدعم غينيا وليبريا وسيراليون في جهودها الرامية للاستجابة للآثار الواسعة النطاق لذلك المرض الفتاك وبدء التعافي منها. فقد انخفضت حالات الإصابة بالإيبولا بشكل كبير نتيجة للقيادة الحاسمة على جميع المستويات، وأعلن مؤخراً عن خلو ليبريا من إيبولا. ولكن تفشي المرض في غرب أفريقيا لم يتوقف بعد. ويجب أن نستمر في ممارسة اليقظة

الشديدة وألا نتوانى عن الاستجابة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، علينا أن نعمل معاً لتعزيز أمننا الصحي العالمي بشكل جماعي.

وفي الربيع الماضي، عقدت الجمعية مناقشة هامة رفيعة المستوى بشأن تعزيز التسامح والمصالحة ومكافحة التطرف العنيف. وكان من دواعي سروري العمل بشكل وثيق مع رئيس الجمعية العامة للاجتماع مع الزعماء الدينيين على مستوى العالم في مقر الأمم المتحدة. وما فتئنا نرى أفعالاً مروعة من العنف والاستعباد الممنهج تمارس ضد النساء والفتيات. وغدا التراث الثقافي ضحية أيضاً، فتحولت آثار يمتد عمرها إلى آلاف السنين إلى أنقاض. وتنفذ تلك الأعمال بوقاحة مع الإفلات من العقاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سأقدم للجمعية خطة شاملة لمكافحة التطرف العنيف.

وفي يوم الجمعة الماضي، أحرزت الدول الأعضاء تقدماً بشأن تنشيط الجمعية العامة نفسها، بما في ذلك من خلال الاتفاق على إطار جديد لخطوات إجرائية من شأنها توجيه عملية اختيار وتعيين الأمين العام القادم. وإنني أثني على جهود الممثلَين الدائمين لكرواتيا وناميبيا في تحقيق نتيجة توافقية تعكس دعوة الأعضاء إلى عملية أكثر شفافية وتشاركية.

وشهدت الجلسة أيضاً احتفال الجمعية بالذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس أممنا المتحدة.

وفي كل تلك الأنشطة، أبدت الوفود مهارة كبيرة وأواصر زمالة طيبة. وأنا على ثقة من أننا سنرى المزيد من ذلك مع بدء رئاسة معالي السيد موغتر ليكتوفت.

هيا بنا الآن نشرع في بداية جيدة لتنفيذ خطة ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عندما اجتمعنا في هذه القاعة قبل أكثر قليلاً من عام، شرعنا في رحلة سعياً لوضع البشرية على مسار نحو مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة. وتناولت القضايا التي عالجناها في هذه الدورة مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه البشر في شتى أنحاء العالم. وأخذتنا رحلتنا والعمل الذي أنجزناه معاً من وديان ليما إلى فنون المعمار في فيينا؛ ومن مدينة الأشجار في سينداي إلى تلال أديس أبابا.

وكما كنا نردد طول الوقت، قدمت هذه الدورة لنا فرصة تاريخية لتغيير عالمنا إلى الأفضل. واسترشاداً بالمبادئ العامة للتعاون والتوافق والتضامن، ينبغي لنا أن نشعر بالارتياح لكل ما حققناه بفضل جهودنا الجماعية. وفي واقع الأمر، فإن رؤيتنا المشتركة لوضع البشر في مركز الصدارة في كل ما نقوم به قد حققت العديد من النتائج المهمة التي من شأنها تحسين الحياة اليومية للرجال والنساء والأطفال في شتى أنحاء العالم.

وبعد عقد ١٠٥ من الجلسات العامة واتخاذ ٣٢٧ قراراً خلال الدورة، نجتمع اليوم لتقييم التقدم الذي أحرزناه خلال رحلتنا معاً والتفكير في العمل المهم الذي ما زال ينتظرنا.

إن الاتفاق التاريخي بشأن الوثيقة الختامية، المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (A/69/L.85، المرفق)، كان بلا شك أحد المعالم البارزة للدورة. وكان تعهداً جماعياً غير مسبوق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بالعمل بلا كلل من أجل وضع إطار عالمي وشامل وتحولي للتنمية في المستقبل.

وإنني أشكر جميع المشاركين في عملية التفاوض وأثني على التزامهم القوي بوضع جدول أعمال طموح. وأود أن أعرب عن تقديري بصفة خاصة للسفير ديفيد دونوغو، الممثل الدائم لأيرلندا، والسفير ماشاريا كامو، الممثل الدائم لكينيا، على جهودهما الدؤوبة في رعاية المفاوضات والوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

إن خطة التنمية الجديدة التي سيعتمدها قادة العالم في الأسبوع المقبل ستوجه جهودنا الإنمائية للسنوات الخمس

عشرة القادمة. وإذ تأخذ بعين الاعتبار احتياجات البشر كافة في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك الشباب والنساء والمعوقين وأكثر الفئات ضعفاً، سيكون لها أثر مباشر على سبل عيش الناس سواء اليوم أو للأجيال القادمة.

والتأكد من اقتران إطار التنمية المستقبلية بموارد كافية للتنفيذ أمر ظل يكتسي أهمية حاسمة من بداية الدورة. وتشجيعاً للحوار بين كل الأطراف المعنية بتلك المسألة الهامة، دعوت في شباط/فبراير إلى عقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن وسائل التنفيذ.

وحجر الزاوية لشراكتنا العالمية المتجددة من أجل التنمية يتمثل الآن في برنامج عمل أديس أبابا، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه، بعد شهور من المفاوضات المكثفة. وأتوجه بالشكر والتهنئة للسفير جورج تالبوت، الممثل الدائم لغيانا، والسفير غير بيدرسن، الممثل الدائم للنرويج، على عملهما الدؤوب كرئيسين مشاركين لتلك المفاوضات. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لحكومة وشعب إثيوبيا لاستضافة ذلك المؤتمر الناجح وعلى كرم الضيافة.

ومع ذلك، فإن مساعينا لوضع عالمنا على مسار مستدام تتطلب أيضاً معالجة ملحة لتغير المناخ، أحد التحديات الحاسمة في عصرنا. وفي واقع الأمر، فإن دعم الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق جديد وملزم عالمياً بشأن تغير المناخ كان يمثل أولوية مهمة أخرى خلال الدورة التاسعة والستين. وبغية الحفاظ على زخم التحرك إلى الأمام، وقبل انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ في باريس، نظمت حدثاً رفيع المستوى بشأن تغير المناخ في حزيران/يونيه. وكما أكدنا مراراً وتكراراً، فإن هذا الجيل يمثل أملنا الأخير لحفظ رفاه كوكبنا للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، سيكون من المهم التوصل إلى اتفاق جرئ وطموح في باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر، يعزز تحقيق التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه يحمي كوكبنا.

وإلى جانب تلك الإنجازات الهامة، تصدت الجمعية أيضا للتحديات الجديدة، بما في ذلك تفشي مرض الإيبولا. فقد أيدت الجمعية العامة في قرارها الأول خلال الدورة (القرار ١/٦٩) إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وهي البعثة الأولى من نوعها في مجال الصحة العامة. وقد برهن هذا الإجراء الحسن التوقيت، في مواجهة حالة طوارئ صحية خطيرة، على أنه في ظل الإرادة والالتزام السياسيين الكافيين، يمكن أن تتحول قرارات الجمعية بسرعة إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع.

وشهدنا على مدار الدورة أيضا زيادة مقلقة في التشدد والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، تغذيهما النزاعات القائمة على أساس الهوية والتوترات الثقافية والدينية. وقد نُفذت، بوتيرة مثيرة للقلق، هجمات عنيفة ضد المدنيين الأبرياء، وأودت بحياة الرجال والنساء والأطفال دون تمييز، فضلا عن تدمير قطع أثرية لا يمكن تعويضها، تندرج ضمن التراث الثقافي المشترك للبشرية. واستجابة منا لهذا التهديد المتزايد، عقدنا في نيسان/أبريل مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن موضوع ”تعزيز التسامح والمصالحة: توطيد المجتمعات السلمية والشاملة للجميع ومكافحة التطرف العنيف“. وجنبا إلى جنب مع الأمين العام ومع الزعماء الدينيين، بحثنا سبل تعزيز الحوار والشمول والتفاهم المتبادل، كما أكد العديد من المتكلمين أهمية عدم تهميش أي شخص.

في الواقع، يشكل ضمان أن يكون لكل إنسان الحق في حياة ينعم فيها بالحقوق والكرامة حجر الزاوية في عملنا داخل الأمم المتحدة. وقد أتاحت لنا هذه الدورة عدة فرص لتجديد التزامنا بمكافحة التمييز وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلقنا العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وأزحنا الستار في شهر آذار/مارس عن النصب التذكاري الدائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط

الأطلسي في مبنى الأمم المتحدة. كما احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة، وللمرة الأولى استضاف مكتب رئيس الجمعية العامة الاحتفال العالمي باليوم الدولي للمرأة. وقد شرفنا بالقيام بذلك بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأتاحت المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس زيادة التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وخلال الدورة، نظرنا أيضا في الكيفية التي يمكن من خلالها للشباب الاستفادة الكاملة من مواهبهم وطاقتهم من أجل الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وبقيامنا بذلك، فإننا قد وضعنا الأساس لمستقبل أكثر ازدهارا ليس لأنفسنا فحسب، ولكن للأجيال القادمة.

علاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة قد اعترفت، بمنحها لجائزة نيلسون روليهلاهلا مانديلا للمرة الأولى في تموز/يوليه، بالإنجازات البارزة لبطلين كرسا حياتهما لخدمة البشرية.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا اغتنام هذه المناسبة للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها للمنظمة أن تتحول وتتطور لتحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية. وقد شكل تحسين كفاءتها وفعاليتها إحدى الأولويات التي حددتها لهذه الدورة. وكجزء من التدبر في هذه المسألة، عقدنا المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى خلال شهر أيار/مايو بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونظرا لإدراك المنظمات الإقليمية للديناميات وحقائق الواقع على الصعيد المحلي، فإنها في وضع جيد يؤهلها للعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة بغية التصدي بفعالية للتحديات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك، فإنني أرحب بالتوصيات المتعلقة بضرورة إقامة تعاون قوي وعملي بقدر أكبر في سياق الشراكات الإقليمية والمنصوص عليها في تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2015/682) – ومنها على سبيل المثال، إضفاء الطابع المؤسسي على شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وتوسيعها. وكان ذلك أيضا إحدى الرسائل الرئيسية للإعلان السياسي الذي شكل حصيلة المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي عقدت خلال شهر أيار/مايو في نيويورك.

وفي سياق تنشيط الجمعية العامة، وافقت الدول الأعضاء على إعطاء دور أكبر لهذه الهيئة في العملية القادمة لاختيار الأمين العام. ويمثل ذلك خطوة هامة في اتجاه الانفتاح والشفافية في عملية الاختيار.

قبل عشر سنوات، أعرب قادتنا عن دعمهم لإجراء إصلاح لمجلس الأمن في وقت مبكر. وخلال هذه الدورة، جعلت من ذلك إحدى أولوياتي لدفع العملية إلى الأمام. وإنني أشكر رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على قيادته الرصينة طوال فترة المفاوضات. وعلينا معا أن نستجمع العزم لإصلاح المجلس بطريقة تجسد الحقائق الجيوسياسية لعالمنا المعاصر. وعلينا أن نبني على العمل المنجز خلال هذه الدورة وضمان استمرار إحراز تقدم في جهود الإصلاح، وأن نحافظ على روح بناءة ومرنة فيما نمضي إلى الأمام. كما أشكر جميع الدول الأعضاء والمجموعات على التزامها تجاه هذه المسألة الحيوية وأحث الجميع هنا للحفاظ على الزخم.

إنني أحث الجمعية على مواصلة التفكير في تلك المجالات الهامة خلال الدورة القادمة بهدف تحديد السبل المناسبة لتحسين مواءمة المنظمة مع الحقائق الجيوسياسية لعصرنا الحديث.

في بداية هذه الدورة، شبهت عملنا برحلة، رحلة قادتنا إلى مختلف أنحاء العالم وأتاحت لنا النظر في الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في مجال تعزيز حياة أفضل لجميع الشعوب.

وطوال الرحلة، كان من دواعي سروري لقاء الكثير من الناس والعمل معهم، وهم أناس تتصف عزيمتهم والتزامهم بالقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بالثبات.

وأعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي عملت بدأب طوال الدورة. وأشكرها على عملها الجاد وشراكتها، وكذلك على مستوى مشاركتها الرفيع في المناسبات التي نظمتها طوال الدورة. كما أنني ممتن للميسرين ولرؤساء العمليات الحكومية الدولية العديدة التي تم القيام بها خلال الدورة. وقد أتاح لنا التزامهم إحداث أثر إيجابي دائم على الكثيرين. وأود أيضا أن أشكر العديد من أصحاب المصلحة الآخرين الذين شاركوا في المناسبات خلال الدورة، بما في ذلك شركاؤنا من المجتمع المدني وقطاع الأعمال والشباب والجماعات الدينية والأوساط الأكاديمية.

وأنا ممتن بشكل خاص للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على شراكته وصداقته. وأثني عليه لالتزامه وجهوده الدؤوبة التي يبذلها بالنيابة عن الشعوب في جميع أنحاء العالم. وأشكره أيضا وجميع موظفيه في الأمانة العامة الذين عملوا خلف الكواليس، وعلى وجه الخصوص إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام، على مهنيتهم ودعمهم الثابت على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية.

وبينما نختتم هذه الدورة، فإنني مقتنع بأن الرئيس المنتخب ليكتوفت سيوجه هذه الهيئة بطريقة فعالة وملهمة خلال الدورة السبعين. وفي الختام، أترك الجميع مع مقولة السيد مانديلا:

”لقد اكتشفتُ سر أنه بعد تسلق تلة مرتفعة، لا يجد المرء سوى أن هناك المزيد من التلال التي ينبغي تسلقها“.

هذه كلمات هامة حقا تستحق أن نستذكرها، فيما نحتفل معا بالعديد من الإنجازات التي حققناها من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مع التطلع إلى الأعمال الهامة التي سيجري تحقيقها في هذه القاعة طوال الدورة المقبلة ولسنوات عديدة آتية.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بينما نصل إلى نهاية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أدعو الممثلين إلى الوقوف مدة دقيقة مع التزام الصمت للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مدة دقيقة مع التزام الصمت للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة التاسعة والستين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل اختتام الدورة، أود أن أدعو إلى المنصة الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها السبعين، معالي السيد مويتز ليكيتوفت، بغية تسليمه المطرقة.

أعلن اختتام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.